معوقات البحوث التربوية وصياغة القرارات (بين الإعمال والإهمال)

الدكتور محمد حسن حمادات

جامعة البلقاء التطبيقية – كلية عجلون الجامعية – قسم العلوم التربوية – الأردن

ملخص : هدفت هذه الدراسة التعرف إلى معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية. بلغت عينة الدراسة(٥٠) قائد تربوي من وزارة التربية والتعليم، تكونت الاداة من(٢٦) فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات. أظهرت النتائج: أن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية، جاءت بدرجة تقدير مرتفعة، ولجميع مجالات الدراسة. وأظهرت النتائج كذلك: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيري الخبرة والمسمى الوظيفي، ويوصي الباحث: بضرورة عقد الندوات واللقاءات وورش العمل، للقيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم، لبيان أهمية البحث التربوي، وكيفية الاستفادة منه في الميدان التربوي.

الكلمات المفتاحية : المعوقات، البحث التربوي، القرارات التربوية، القيادات التربوية.

The obstacles of applying the results of educational researcher

-between action and neglect - –

Abstract : The present study aimed at recognizing the obstacles of applying the results of educational researches in formulating the decisions of educational leaders in the ministry of education. The sample of the study consists of '50' educational leaders from the ministry of education. The researcher developed an instrument of (26) items distributed on (3) fields. The study revealed that the obstacles of applying the results of educational researches in formulating the decisions for educational leaders were high for all study's fields. It indicates also that there are not significant statistical differences for the variables, of experience and the professional name. The researches recommended to make seminars and workshops, for the educational leaders at the ministry of education, to show the importance of educational research and how to get benefit from the educational field.

Keywords : obstacles, educational research, educational decisions, educational leader

المقدمة:

يعد البحث التربوي أحد المؤشرات على تقدم المجتمع، وهو دالّة حضارية على تقدم الدول والمجتمعات المعاصرة، ويوماً بعد آخر تزداد أهمية البحث التربوي، كوسيلة لتحقيق التجديد في

المسيرة الحضارية والعلمية للدول، ويعد البحث التربوي وسيلة تسهم في جودة القرارات والسياسات والأساليب التي تُتّبع في مواجهة المشكلات المجتمعية على اختلافها. وتمدّ العاملين في المؤسسات المجتمعية بالحلول العاجلة لمشكلاتهم الآنية. مما يؤدي إلى تعديل المسار وتصويب الأخطاء، وهذه إحدى غايات البحث التربوي. لذلك تعتمد الدول المتقدمة على البحث التربوي كوسيلة عند وضع السياسات، والاستراتيجيات، والخطط، لتطوير برامجها، لمواجهة متطلبات المجتمع المتزايدة.

ويرى (Thulstrup, 1993) أنه لكي تستفيد الدولة من نتائج البحوث والدراسات التربوية في مجال التطوير التربوي والذي تسعى إلية الدول، يرى أنه من الضروري توافر بعض الشروط منها: توافر دراسات وبحوث تطبيقية، وتوافر القدرة والمهارة البشرية المؤهلة لإعدادها الإعداد الجيد، إضافة إلى توفير الحوافز المادية والمعنوية لتوظيف هذه المعرفة في مجال التطوير التربوي.

وكما أشار (Rauch, 1991) و (Peng & Herriot, 1993) إلى أنه وقبل أن يتم توظيف نتائج وتوصيات البحوث التربوية، يجب أن تتولد علاقة ثقة متبادلة وتعاون وحوار وتواصل وتنسيق، بين الباحثين والتربويين وصانعي القرارات، لأن صانعي القرارات هم المسؤولون مسؤولية مباشرة عن توظيف نتائج البحوث وتطبيقها في الميدان التربوي، إن هم اقتنعوا بها وبجدواها، من هنا كانت علاقة الثقة المتبادلة ضرورية في هذا الاتجاه.(قسيس، وآخرون، ٢٠٠٩)

وما دامت المملكة الأردنية الهاشمية، تنشد التغيير والتطوير نحو الأفضل، في كل شيء وخاصة التربية والتعليم، فلا بدّ لها من أن تتخذ من البحث التربوي منهجاً في التطوير والتغيير لضمان التجديد والتطوير، وأفضل المجالات للتطوير يبدأ من التعليم، ووزارة التربية والتعليم الأردنية هي رائدة التطوير والتغيير، لكونها مسؤولة مسؤولية مباشرة عن تطبيق السياسة التعليمية في المملكة، فمن هنا لا بدّ للتطوير من أن يشتمل على المناهج الدراسية، وأساليب وطرائق التدريس، وكذلك المعلم، (شخصيته وفكره) والخدمات (مقدمها، ونوعيتها، ومدى كفايتها). وكل عملية تغيير وتطوير لا بدّ من ظهور معوّقات تحول دون تحقيق النتائج المرجوة، ومن هنا تبدأ عملية استكشاف لهذه المعيقات، والعمل على وضع الحلول الناجعة لتذليلها.

من هنا جاءت هذه الدراسة للتعرف على معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية.

مشكلة الدراسة:

لقد عظمت مسؤولية المنظمات التربوية، بعد مواجهتها لمجموعة من التحديات التي تدفعها نحو التغيير والتطوير، تلك التحديات التي أفرزتها التغيرات والتحولات الكبيرة في جميع مجالات الحياة،

مما زاد الحاجة إلى تعزيز قدرة هذه المنظمات من أجل البقاء والمنافسة، في ظل التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.

ووزارة التربية والتعليم الأردنية هي إحدى أكبر وأهم المنظمات التربوية الأردنية، فهي الرافد الرئيس لجميع المنظمات التربوية الأخرى، ومن أبرز التحديات التي تواجه وزارة التربية والتعليم الأردنية، والتي تدعوها إلى التغيير والتطوير، التغير والتحول الصناعي والتقني، وبالتالي التحول في احتياجات المجتمع وسوق العمل، وكذلك التغير والنمو الاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي الزيادة في الطلب على التعليم، أضف إلى ذلك تداخل المتغيرات على العملية التربوية والتعليمية، وبالتالي ازدياد الحاجة إلى التجديد والإصلاح، في ضوء الحاجات المستقبلية وتنوع أنماطها.

إن تطبيق نتائج البحوث التربوية في الميدان التربوي هي السبيل الوحيد لمواجهة كل التحديات الآنية والمستقبلية، إلا أن هناك بعض المعيقات التي تعترض تطبيق نتائج هذه البحوث، وهذا يعود بالسلب نحو تحقيق وزارة التربية والتعليم الأردنية لأهدافها الآنية والمستقبلية، ولذلك تتركز مشكلة البحث الحالي حول دراسة المعوقات التي يمكن أن تحول دون تطبيق نتائج البحوث التربوية، والإفادة منها في اتخاذ القرارات الخاصة بتطوير النظام التربوي، مما استدعى الباحث لدراسة معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية.

أسئلة الدراسة: سعت الدراسة الحالية للإجابة عن الأسئلة التالية:

- ما درجة المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية ؟
- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) في درجة المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية، تعزى لمتغيرات(عدد سنوات الخبرة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي)؟

هدف الدراسة:

- هدفت الدراسة الحالية إلى الكشف عن المعوقات التي يمكن أن تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات التربوية، في وزارة التربية والتعليم الأردنية.
- كما هدفت الدراسة أيضاً إلى التعرف على المعيقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات في وزارة التربية والتعليم الأردنية، والتي تعزى لمتغيرات الدراسة (الخبرة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي).
- تحديد درجة المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات، في وزارة التربية والتعليم الأردنية، وهذه المعيقات هي: (المعوقات المتعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية، ومعوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها، ومعوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية).

أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة (النظرية والعملية) من خلال الآتي:

- تنبع أهمية الدراسة من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو: معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية. والذي يحظى باهتمام متزايد في الفكر الإداري الحديث، حيث أصبح تطبيق نتائج البحوث التربوية في الميدان التربوي ضرورة حتمية لمواجهة التحديات التي تواجه عملية التعلم والتعليم.
- كما تنبع أهمية الدراسة من أهمية الدور الذي تقوم به القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم، في وضع السياسات واتخاذ القرارات، وفي الاستفادة من نتائج البحوث التربوية، وتطبيقها في الميدان التربوي.
- ولعل ما يؤكد أهمية هذه الدراسة، من الناحية النظرية أيضا هو: – في حدود علم الباحث– تفردها بدراسة معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية، وعلاقتها ببعض المتغيرات.
- وتنبع أهمية الدراسة من الناحية العملية: من أن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية، تعد من العوامل الأساسية التي تؤثر بطريقة مباشرة وغير مباشرة، على مخرجات عملية التعلم والتعليم، وأداء المؤسسة التربوية ونجاحها في التعامل مع موظفيها والمجتمع المحلي، وبالتالي على الطلبة؛ محور عملية التعلم والتعليم.

حدود الدراسة: يمكن تعميم نتائج الدراسة في ضوء المحددات الآتية:

- اقتصرت هذه الدراسة على عينة من القيادات التربوية العاملين في وزارة التربية والتعليم الأردنية (وزير أو أمين عام، مدير إدارة، رئيس قسم) في الفصل الدراسي الثاني، من العام الدراسي ٢٠١٨/٢٠١٩
- اعتمدت نتائج الدراسة على مدى تمثيل عينة الدراسة لمجتمع الدراسة، وعلى مدى صدق استجابة أفراد عينة الدراسة، على فقرات أداة الدراسة.

مصطلحات الدراسة وتعريفاتها الإجرائية: لغاية هذه الدراسة تم تحديد التعريفات الإجرائية الآتية:

المعوقات: هي مجموعة المشكلات أو الصعوبات (المتعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية، أو معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها، أو معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية) التي تعترض استخدام نتائج البحوث التربوية في القرارات الإدارية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم الأردنية، ووجود هذه المعيقات يؤدي إلى التأثير السلبي على هذه القرارات.

وتعرف إجرائيا: بأنها الصعوبات التي تؤدي إلى عرقلة تطبيق نتائج البحوث التربوية في القرارات الصادرة عن القيادات التربوية، مما ينعكس سلباً على تطوير العملية التعليمية في وزارة

التربية والتعليم الأردنية، وتقاس في هذه الدراسة من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة على بنود أداة الدراسة.

البحث التربوي: يقصد بالبحث التربوي في هذه الدراسة ما يقوم به الباحثون التربويون من دراسات وفق المنهج العلمي، وتكون هذه الدراسات صالحة للعرض في المؤتمرات العلمية المحكمة أو قابلة للنشر في المجلات العلمية المحكمة، وتضيف إلى المعرفة الإنسانية إضافة جديدة، ويستفاد من نتائجها في دراسات لاحقة، وتسهم في تطوير المجال الذي تناولته.

القرارات التربوية: وهي ما يصدر عن وزارة التربية والتعليم من تعليمات تخص العملية التعليمية التعلمية، وتعمم على مختلف أقسام الوزارة ومديرياتها، وتطالب بالالتزام بما جاء فيها، وتحاسب على أي تقصير في تنفيذها.

القيادات التربوية: وهم الصف الأول(وزير، آمين عام، مدراء الدوائر، رؤساء الأقسام) من المسؤولين عن صياغة القرارات، وإعطاء التعليمات التي تخص عملية التعلم والتعليم، والتي تصدر عن وزارة التربية والتعليم الأردنية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لا يختلف مفهوم البحث التربوي عن مفهوم البحث العلمي، لأن البحث التربوي يقوم على تطبيق خطوات المنهج العلمي، باعتبار أن التربية بظواهرها ومشكلاتها المتعددة مجالاً خصباً للدراسة والبحث، فالبحث التربوي بحث علمي يطبق في مجال التربية، بغية تحسين أساليبها والنهوض بها نحو الأفضل، لذا يقع البحث التربوي في المنظومة التعليمية موقع القلب من الجسد، وعلى ضوء نتائجه تبنى استراتيجيات وأساليب الإصلاح والتجديد والتطوير التربوي، لمواجهة المتغيرات المعاصرة التي تجتاح العالم، حيث سعت دول العالم التي تتطلع إلى الرقي والتقدم، إلى إعادة النظر في نُظُمِها التعليمية، من أجل الارتقاء بالتعليم، وتحسين نوعية مخرجاته، من خلال تفعيل البحث التربوي، والإفادة من نتائجه في تطوير الممارسات التربوية، باعتبار أن البحث التربوي منهجية علمية تسعى إلى الإصلاح وتطوير التعليم، وتفعيل مساهمته في بناء المجتمع من خلال بناء الإنسان وإعدادة.

وللبحث التربوي تعريفات عدة، نظراً لاتساع مجالاته وتعدد أنماطه وأساليبه، غير أنها تلتقي في هدف واحد هو: تطوير العملية التربوية، وإحداث تغييرات مرغوبة في الممارسة التربوية. ومن هذه التعريفات: تعريف(الطيّب وآخرون،٢٠٠٠) الذي يشير إلى أن البحث التربوي: سعيٌ منظمٌ نحو الفهم، مدفوع بحاجة أو صعوبة، وموجهة نحو مشكلة تربوية معقدة، يتجاوز الاهتمام بها الاهتمام الشخصي المباشر، ومعبّر عنها في صيغة مشكلة.

ويرى (البيلاوي، ٢٠٠٥) أن البحث التربوي: نشاط اجتماعي، يقوم على مسلمات فلسفية وإيديولوجية ينتج عنها بالضرورة توجه الباحث إلى فهم الممارسات التربوية داخل حجرة الدراسة، وهذه الرؤية لها أهمية حيوية في النشاط البحثي، فهي التي تحدد مجال وطبيعة العلاقات التي يشملها البحث، وهي أيضاً التي تحدد الطريقة التي ينظر الباحث من خلالها إلى مهمة التغيير في المدرسة، ووجهة التغيير وحدوثه.

بناءً على ما تقدم يمكن تعريف البحث التربوي على أنه: السعي المنظم لفهم الظاهرة التربوية موضع الدراسة، واستجلاء العلاقات المتداخلة وتفسيرها، بهدف إثراء المعرفة التربوية، وتحديد وصياغة السياسة التعليمية، وإيجاد حلول علمية للمشكلات التي تواجه الممارسات التربوية، وصولًا إلى التطوير التربوي المنشود، بغية الإسهام الفعّال في استيعاب وإنتاج ونشر وتطبيق المعرفة التربوية، التي تمثل مطلباً أساسياً لبناء المجتمع وتطوره.

ويسهم البحث التربوي – باعتباره أحد فروع البحث العلمي – في تلبية متطلبات المجتمع من خلال أهدافه الرامية إلى تطوير وإصلاح التعليم والنهوض بواقع الممارسات التربوية، ويرجع (Keams 2004,11) أهمية ربط البحث التربوي بواقع الممارسات التربوية، إلى أنه في مجتمع المعرفة يتم التأكيد دائماً على المعرفة الضمنية (Tacit Knowledge) وهي معرفة تقع في دائرة خبرة الفرد وتجاربه الذاتية، والتي تظهر في سلوكه بصورة تلقائية، ولها تأثير قوي على الممارسة التربوية للعاملين، وتتكون هذه المعرفة الضمنية، نتيجة تجريب وممارسة المعلمين لما توصل إليه البحث التربوي من نتائج، مما يؤدى إلى تحسين خبراتهم، وإثراء معارفهم الضمنية.

وفي هذا الإطار يشير(Keams, 2004) إلى أنه في الولايات المتحدة، أصبح الاهتمام موجهًا إلى البحث التربوي، لتحقيق إصلاح النظام المدرسي الأمريكي، من خلال إعداد أدلة وقوائم بالسياسات والممارسات التربوية المرغوبة، وتحديد خصائص الممارسات التربوية الجيدة، التي أسفرت عنها نتائج البحث والدراسة، وتحقيق التنسيق والتعاون بين الباحثين والمنفذين للعملية التعليمية التعلمية.

وفى هذا السياق يشير(سكران، ٢٠١٠) إلى أن البحث التربوي في مصر وغيرها من البلدان العربية يعاني من أزمة حقيقية، نتيجة قصور الرؤية المجتمعية، والذي أدى بدوره إلى غياب المشاريع القومية الحضارية، وبالتالي حركة النشاط البحثي في كافة المجالات، وغياب الخريطة القومية البحثية، مما ترتب عليه القيام بالبحوث بصورة اجتهادية، والاستغراق في الجوانب الأكاديمية، والبعد عن المشكلات التربوية الواقعية، وضعف التكامل بين المعارف والعلوم والبحوث التربوية، كجزء من قصور التخطيط العلمي والرؤية الشاملة.

ويصنف (الخليلي، ٢٠١٠) التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي إلى أربع فئات هي: تحديات تتصل بالباحث التربوي، مثل: ضعف الإعداد العلمي للباحثين، والأعباء التدريسية، والضغوط الاجتماعية والأسرية، والضغوط على الباحث في متطلبات الترقية لإنجاز بحوث فردية. ثم تحديات تتصل بالجامعات التي يعمل بها الباحثون، مثل: قلة الحوافز المشجعة على البحث، وغياب المساءلة عن التقصير في البحث، وقلة الميزانية المخصصة للبحث العلمي، وقلة توفر المجلات العلمية المحكمة الرصينة لنشر البحوث. وكذلك تحديات تتصل بميدان البحث منها: تعدد المشكلات التربوية وتداخلها وتعدد محاورها، وصعوبة ضبط المتغيرات البحثية، وقلة تعاون عينات البحث مع الباحثين. وأخيراً تحديات تتصل بالسياسات البحثية الموجهة للبحث التربوي مثل: غياب البيئة الثقافية المشجعة على البحث التربوي، واتساع الفجوة بين الباحثين والمستفيدين من البحث، وهجرة عدد من العقول ذات الكفاءات التربوية العالية إلى الخارج، نتيجة السياسات غير المشجعة لهم.

وقد ذكر (Harlen & Crick, 2004) في دراسته والتي ركز فيها على العلاقة بين البحوث التربوية وبين صانعي السياسات التربوية، أن هناك العديد من الانتقادات الموجهة للبحوث والدراسات التربوية منها: أن الباحثين بعيدون كل البعد عن الواقع التربوي والتطبيق، وغير ناشطين بالتعاون مع المستفيدين من تلك البحوث والدراسات التربوية، وكذلك ضعف الاتصال بين الباحثين والمستشارين والموظفين في مراكز صنع القرار، إضافة إلى ضعف طرق توصيل المعلومات الموجودة في نتائج هذه البحوث إلى المستفيدين منها.

كما أوضح(Harlen & Crick, 2004) أن صانعي السياسات التربوية لا يستخدمون البحوث والدراسات التربوية لرسم سياساتهم التربوية، ولا يلجأون لها لعدة أسباب منها: القيود التي تقيد عمل صانعي السياسات التربوية. ثم تناقض القيم، واختلاف الأساليب المتبعة بين الباحثين وصانعي السياسات التربوية، والذي يؤدي إلى وجود فجوة بينهما. (العمري ونوافله، ٢٠١١)

ويذكر(Rogers, 2003) أن ربط البحث التربوي بواقع الممارسات التربوية في استراليا، يتخذ أشكالًا ثلاثة، يتم من خلالها التفاعل بين الباحثين وصناع السياسة التعليمية والممارسين لها وهذه الأشكال هي أولاً: إنتاج المعرفة التربوية التقليدية(traditional knowledge production) من خلال البحوث الأساسية. ثانيًا: الإصلاح والتجديد للواقع التربوي من خلال البحوث التطبيقية. ثالثًا: البحوث التربوية الموجهة نحو المستخدم(user-oriented Research) والتي تركز على موضوعات وقضايا تربوية محددة، يحتاجها القائمون على العملية التعليمية التعلمية.

وجاء في دراسة(بوكميش، ٢٠١٤) والتي هدفت إلى تسليط الضوء على أهم المعوقات التي تحول دون توظيف نتائج البحث العلمي في خدمة التنمية بالعالم العربي، أشار إلى مجموعة من المعوقات من أهمها: غياب رؤيا واضحة للتنمية، غياب أو قصور في أهداف واستراتيجيات البحث العلمي،

ضعف التمويل المالي للبحث العلمي، وجود فجوة بين هيئات البحث والبيئة المحيطة. عدم ربط نتائج البحث بالتنمية. ضعف الإنتاج العلمي في الوطن العربي، عدم تثمين نتائج البحث العلمي.

فجمّلة التحديات هذه والتي تواجه البحث التربوي، تؤثر بطبيعة الحال على مخرجاته، وتؤدي إلى ضعف التفاعل بينه وبين النظام التعليمي، مما ترتب عليه ضعف تأثير نتائج البحوث على واقع الممارسات التربوية، ووجود انفصام بين النظرية والتطبيق في مجال البحث التربوي.

وعلى الرغم من تغير توجهات البحث ومجالاته في التربية بين الحين والآخر، تبعا لتغير السياق الثقافي والاجتماعي، والفكر التربوي السائد والذي أشار إليه(Dejong, 2007) فإن الحاجة تقتضي وقفة نقدية ومراجعة شاملة لهذا الجهد البحثي، ومحاولة معرفة أين وصلت التربية، إذ إن مراجعة البحوث السابقة وتحليلها، سواء أكان ذلك للمجالات التي بُحِثتُ فيها أم للمنهجية المستخدمة، أم للنتائج والتوصيات أم لتطبيقها في الواقع العملي، يعد أساساً يرتكز علية التخطيط للبحوث في المستقبل، علماً بأن هذه البحوث شملت مجالات عدة منها : إعداد المعلم، والطالب، والتعليم، والمدارس، والمناهج، والكتب المدرسية، ومتغيرات الفصل الدراسي، والتقويم، والتطوير، وتكنولوجيا التعليم ، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها.(أبو علام، ٢٠٠٧)

فهناك حاجة ماسة إلى تشخيص الصورة الحقيقية لحالة التعليم والإعداد العلمي لأبناء الأمة، للوقوف على مصادر الطاقة الذهنية المستغلة، والطاقات الذهنية غير المستغلة، وهناك حاجة إلى التعرف على المشكلات، وما تتطلبه من حلول علمية وعملية وفنية، حتى يمكن مواجهة التطورات الكبيرة والتغيرات المنتظرة، نتيجة التصنيع والتطوير والتحول الاجتماعي، كذلك أدركت الكثير من الدول أهمية البحث والتخطيط، فأنشأت وزارات للبحث والتخطيط، فالبحث والتطوير دعامة رئيسة لأي تطور علمي وتربوي وتقني، لذلك يعد مستوى الاهتمام بالبحث والتطوير أحد المؤشرات الرئيسة لطبيعة التطور في المجتمع.(الجرجاوي وحماد، ٢٠٠٥)

يعد النظام التعليمي قبل الجامعي، ركيزة أساسية في البناء الحضاري للأمم، فمن خلاله يتم التأثير المباشر على صياغة فكر المجتمع وتوجهاته، وتحديد قيمه التربوية والاجتماعية والأخلاقية والمهنية، وتزويد أفراد المجتمع بالقدرات والخبرات والمهارات اللازمة لتلبية احتياجات المجتمع، من هنا نرى مدى العناية التي يجب أن يحظى بها النظام التعليمي في الدول المتقدمة، ومدى الارتباط بين هذه العناية والتقدم العلمي والتقني فيها. وتعتمد كثير من الوزارات ومؤسسات التعليم العالي، على البحث التربوي، كوسيلة في وضع السياسات والاستراتيجيات، والخطط لتطوير برامجها، مستهدفة جوانب القوة واستثمارها وجوانب الضعفوتشخيصها وعلاجها، ووضع السياسات التربوية الجديدة لمواجهة متطلبات المجتمع ونظرته المستقبلية. (الجرجاوي وحماد، ٢٠٠٥) ومن أبرز الدراسات العربية في هذا الميدان:

دراسة (أحمد، ٢٠١٧) هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات البحث العلمي من وجهة نظر أساتذة العلوم الاجتماعية، و التعرف على أثر متغيرات الدراسة، (الجنس، الرتبة العلمية، التخصص، الأقدمية). ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد مقياس مكون من(٢٠) عبارة يتضمن(٢٠) مشكلة من مشكلات البحث، وزع على عينة مكونة من (٣٠) أستاذا من معهد العلوم الاجتماعية بالمركز الجامعي في غليزان بالجزائر. وأظهرت نتائج الدراسة : وجود درجة مرتفعة من مشكلات البحث العلمي بالجامعات الجزائرية.لا توجد فروق داله إحصائية في تقديرات الأساتذة لمشكلات البحث العلمي تعزى لمتغيرات، الجنس، والرتبة العلمية والأقدمية، والتخصص.

دراسة (المجيدل وزميله، ٢٠١٠) والتي هدفت إلى تقصي المعيقات التي تواجه أعضاء الهيئة التدريسية في كلية التربية بجامعة/ صلالة /عُمان، وتحول دون انجازهم لأبحاث علمية وانخراطهم بالبحث العلمي وسبل التغلب على هذه المعوقات وتذليلها، وقد تم تصنيف المعوقات بالمحاور التالية: (المعوقات المادية، والمعوقات الإدارية، والمعوقات الذاتية)، تكونت عينة البحث من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة صلالة، والبالغ عددهم (١٨٥) عضو هيئة تدريس، أظهرت نتائج الدراسة: أن المعوقات الإدارية كانت هي الأشد وطأة على أعضاء الهيئة التدريسية في مجال البحث العلمي. وأظهرت النتائج أيضاً: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعود لمتغير الجنس والتخصص. ووجود فروق دالة إحصائياً لصالح الخبرة القليلة.

دراسة (قسيس وآخرون، ٢٠٠٩) والتي هدفت التعرف إلى معوقات توظيف البحوث التربوية، من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية، في الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، في ظل متغيرات الدراسة، تكونت أداة الدراسة: من (٥٤) فقرة، وتكونت عينة الدراسة: من(١٢٠) عضو هيئة تدريس من الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، أظهرت نتائج الدراسة: أن تقديرات أفراد مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس لمعوقات توظيف البحوث التربوية جاءت بدرجة مرتفعة، وكانت المعوقات المتعلقة بصانعي القرارات التربوية هي الأعلى من بين معوقات توظيف البحوث التربوية، كما أظهرت النتائج: أن هناك اختلافاً في تقديرات أفراد مجتمع الدراسة لمعوقات توظيف البحوث التربوية حسب متغيرات الدراسة.

دراسة (العمايرة وزميله، ٢٠٠٨) هدفت الدراسة التعرف إلى معوقات البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإسراء الأردنية الخاصة، ومعرفة هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقديرهم لمعوقات البحث العلمي تبعا لمتغيرات الدراسة(الجنس، المؤهل العلمي، نوع الكلية، الخبرة)، تكونت أداة الدراسة: من (٣٦) فقرة، وتكونت عينة الدراسة: من (٨٠) عضو هيئة تدريس، وأظهرت نتائج الدراسة: أن أعضاء هيئة التدريس يعانون من مشكلات تعيق قيامهم بالبحوث العلمية، كذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة لمعوقات البحث العلمي، تبعًا لمتغير الجنس ولصالح الإناث. وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية

في درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة، لمعوقات البحث العلمي، تبعا لمتغير الخبرة.

ومن أبز الدراسات الأجنبية:

دراسة (Moraes,et.al, 2016) هدفت هذه الدراسة للتعرف على أثر منهج البحث العلمي في تطوير الكفاءة العلمية للطالب التمريضي في جنوب البرازيل، وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستكشافي والمنهج النوعي، حيث يتم إنتاج البيانات في تخرج طالب التمريض على ثلاث مراحل، حيث تم في المرحلة الأولى: مراجعة الأبحاث التي تم إجراؤها في مجلات التخطيط والتنمية، وفي المرحلة الثانية: تم إجراء مقابلة مع منسقي الأبحاث في كلية التمريض، أما المرحلة الثالثة: كانت عبارة عن إجراء مجموعة من المقابلات مع أعضاء هيئة التدريس في الكلية، وأظهرت النتائج: أن إتباع المنهج المتكامل في البحث العلمي يساهم في تطوير العملية التدريسية كما أنها تساهم في زيادة فعالية تدريس التفكير.

وهدفت دراسة (Whitty, 2006) التعرف إلى الانتقادات الموجهة للبحوث التربوية التي أجريت في السنوات الأخيرة من قبل الحكومة البريطانية، وعن إسهامات عدد محدد من البحوث التربوية في تطوير السياسات التربوية، وقد ركزت الدراسة على واقع عملية صنع السياسات التربوية، والصعوبات التي تعيق هذه العملية، وحث الباحثين على أن تحدد الحكومة الشكل الكامل للدراسات والبحوث التي يقدمونها، مما يعود بالفائدة المباشرة على الحكومة، التي ستعمل على تبني تلك النتائج والتوصيات، وتطبيقها في الميدان التربوي.

وركزت دراسة (Harlen & Crick, 2004) والتي أجريت في ولاية كلورادو في الولايات المتحدة الأمريكية، على العلاقة بين البحوث التربوية وبين صنع السياسات التربوية. وقد أشار الباحثان إلى العديد من الانتقادات الموجهة للبحوث والدراسات التربوية منها: الإجراءات المحدودة في جمع البيانات والمعلومات(كالاعتماد على الاستبانات) فقط. الباحثون غير نشيطين بالتعاون مع المستفيدين من تلك البحوث والدراسات التربوية. معالجة قضايا غير مركزية لا علاقة لها في صنع السياسات التربوية. وضعف الاتصال بين الباحثين والمستشارين والموظفين في الوزارات التربوية.

كما ركزت دراسة (Ginsburg & Gorostiaga, 2001) على مدى فاعلية الاتصال بين أصحاب النظريات والباحثين من جهة، وبين صانعي السياسات التربوية في بريطانيا وممارسي مهنة التعليم من جهة أخرى. وتوصلت الدراسة إلى: ضرورة إعداد بحوث موجهة وفقًا لقرارات صانعي السياسات التربوية. مشاركة صانعي السياسات والقرارات التربوية وممارسي مهنة التعليم في نشاطات أصحاب النظريات والباحثين لإنتاج دراسات وأبحاث مشتركة. مشاركة أصحاب النظريات

والباحثين في رسم السياسات وتقديم النصائح لممارسي مهنة التعليم لإنتاج أبحاث ودراسات جماعية تمتاز بالتطبيق العملي.

من خلال استعراض الدراسات السابقة، يمكننا القول بأن أهداف الدراسات السابقة قد تعددت تبعاً لطبيعة المشكلة التي تناولتها، فنجد أن كل دراسة ركزت على جانب من جوانب موضوع البحوث التربوية ومعوقاتها، كدراسة(المجيدل وزميله، ٢٠١٠)، ودراسة(قسيس وآخرون، ٢٠٠٩)، ودراسة (Moraes, et, al, 2016)، ودراسة (Salmons, 2000). ولكن لم نجد دراسة واحدة – في حدود علم الباحث – ركزت على معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية ، لذلك جاءت الدراسة الحالية لسد الفراغ، ومكملة للدراسات السابقة وليس تكرارات لها، وهذا ما يميزها عن سابقاتها من الدراسات.

منهجية الدراسة: اتبع الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد اعتمد الباحث على الاستبانة، كأداة لجمع البيانات من عينة الدراسة، وذلك من خلال عينة من القادة الإداريين في وزارة التربية والتعليم الأردنية.

الطريقة والاجراءات: مجتمع الدراسة وعينتها: تألف مجتمع الدراسة، من جميع القادة الإداريين (وزير أو أمين عام، مدراء الدوائر، ورؤساء الأقسام) في وزارة التربية والتعليم الأردنية، للفصل الثاني من العام الدراسي٢٠١٨/٢٠١٩ حيث بلغ عددهم (١٢٠) قائداً إدارياً.

عينة الدراسة: قام الباحث باختيار عينة عشوائية بسيطة، تتناسب وعدد القادة الإداريين في وزارة التربية والتعليم الأردنية، أي ما نسبته (٤١%) من مجموع القادة الإداريين في وزارة التربية والتعليم. وبلغ حجم العينة من القادة الإداريين(٥٠) قائداً إدارياً، والجدول رقم(١) يبين توزيعهم حسب المتغيرات التصنيفية.

الجدول(١) توزيع أفراد العينة تبعاً للمتغيرات التصنيفية (ن=٥٠)

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
الخبرة	أقل من ١٠ سنوات	26	52.0
	١٠ سنوات فأكثر	24	48.0
	المجموع	50	100.0
المسمى الوظيفي	أمين عام /وزير	3	6.0
	مدير إدارة	15	30.0
	رئيس قسم	32	64.0
	المجموع	50	100.0
المؤهل العلمي	بكالوريوس	26	52.0

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
	ماجستير	20	40.0
	دكتوراة	4	8.0
	المجموع	50	100.0

أداة الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بجمع البيانات من أفراد العينة، وتم بناء أداة الدراسة وتمثلت باستبانة، وذلك استناداً لمراجعة الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة، وقد تم التحقق من صدقها بعد عرضها على عدد من المختصين، بلغ عددهم(١٠) محكمين، من أعضاء هيئة التدريس والباحثين والقيادات التربوية، وتم الأخذ بملاحظاتهم بشأن الفقرات التي تقل نسبة الموافقة عليها عن(٧٥%). وبعد الأخذ بملاحظات المحكمين الخاصة بتعديل بعض الفقرات، وإضافة أو حذف البعض الآخر، فقد اشتملت الصورة النهائية للإستبانة، على(٢٦) فقرة. وزعت على ثلاث مجالات: المجال الأول: المعوقات المتعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية، ويتكون من (١٢) فقرة. المجال الثاني: معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها، ويتكون من(٧) فقرات. المجال الثالث: معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية، ويتكون من(٧) فقرات. ولتحليل البيانات تم الاعتماد على مقياس ليكرت الخماسي في الإجابة عن الأسئلة وذلك حسب المبين في الجدول:

الجدول (٢) اختبار مقياس الاستبانة

الدرجة	١	٢	٣	٤	٥
مستوى الموافقة	قليلة جدا	قليلة	متوسطة	كبيرة	كبيرة جدا

كما تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بطريقتين هما: طريقة الاتساق الداخلي، باستخدام معادلة (كرونباخ ألفا) على جميع فقرات مجالات الدراسة، فقد تراوحت بين(٠,٩١-٠,٩٧)، وتعتبر نسبة جيدة لأغراض تعميم نتائج الدراسة الحالية، ثم بطريقة الاختبار وإعادة الاختبار، على عينة بلغت(١٥) قائداً إدارياً، من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، بفارق زمني مقداره أسبوعان، وكانت قيمة الثبات للاستبانة (٠،٨٨)، وقد اعتبر الباحث ما تحقق للمقياس بصورته النهائية من دلالات صدق وثبات كافياً لأغراض الدراسة الحالية. ثم قام الباحث بتنفيذ إجراءات التطبيق النهائي. وكان يسبق عملية التوزيع لقاءات مع القيادات التربوية وحسب أوقات فراغهم، لتوضيح أهمية هذه الدراسة وضرورة التعاون بشأنها، واستخدم الباحث أسلوب الاتصال المباشر بتسليم كل مستجيب نسخة بيده، وبعد أسبوعين من تاريخ التوزيع، تم جمعها بالطريقة نفسها. وبعد ذلك قام الباحث بحصر العدد

النهائي للاستبانات المرتجعة من العينة. وبذلك أصبحت العينة الخاضعة للتحليل الإحصائي(٤٥) استبانة. تم تحليل البيانات عن طريق استخدام الحاسوبSPSS .

متغيرات الدراسة: أولاً: المتغيرات المستقلة: اشتملت هذه الدراسة على ثلاث متغيرات مستقلة هي: ١- الخبرة: ولها مستويان (أقل من ١٠سنوات، ١٠ سنوات فأكثر). ٢- الرتبة العلمية: ولها ثلاثة مستويات: (بكالوريوس، ماجستير، دكتوراة). ٣- المسمى الوظيفي: وله ثلاثة مستويات:(وزير أو أمين عام، مدير إدارة ، رئيس قسم). ثانياً: المتغيرات التابعة: وهي الدرجة المعبرة عن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية. وفقًا للمجالات الواردة في الدراسة.

المعيار الإحصائي: ولتفسير تقديرات أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من فقرات الأداة، تم استخدام المعيار الإحصائي الآتي:

جدول(٣) مقياس تحديد مستوى الملائمة للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	درجة التقييم
من١- أقل من ٢,٣٣	منخفضة
من ٢،٣٣- أقل من ٣,٦٧	متوسطة
من ٣,٦٧ - ٥	مرتفعة

النتائج ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية، في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية، في وزارة التربية والتعليم الأردنية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة عن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية، جدول (٤) يوضح ذلك.

جدول (٤) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة عن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية مرتبة تنازليًا.

الرتبة	الرقم	المعوقات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	استثمار مصادر المعرفة البحثية.	4.78	0.50	مرتفعة
٢	٢	نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها.	4.77	0.59	مرتفعة

٣	٣	نظام المستخدمين للمعرفة البحثية.	4.75	0.42	مرتفعة
الأداة ككل.			4.78	0.49	مرتفعة

يظهر من الجدول(٤) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية تراوحت بين(4.75 –4.78) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع المجالات، فقد جاء في المرتبة الأولى"معوقات استثمار مصادر المعرفة البحثية " بمتوسط حسابي(4.78). وفي المرتبة الثانية جاء "معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها " بمتوسط حسابي(٤,٧٧). وجاء في المرتبة الثالثة " نظام المستخدمين للمعرفة البحثية " بمتوسط حسابي(٤,٧٥). وبلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل(٤,٧٨) بدرجة تقييم مرتفعة.

وقد تعزى هذه النتيجة ربما إلى عدم وجود خطة شاملة للبحث التربوي على مستوى الوزارة، وربما لعدم وجود تنسيق وتعاون بين الباحثين وبين القادة التربويين المستفيدين من نتائج وتوصيات هذه البحوث، وربما لعدم وجود أو توفر مركز للمعلومات، يسمح للقادة التربويين من صانعي القرار، بالاطلاع والاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات والبحوث التربوية الحديثة، وما ينشر محلياً أو دولياً للاستفادة من نتائجها وتوصياتها عند وضعهم للسياسات التربوية، واتخاذ قراراتهم لمواجهة حاجات عملية التعلم والتعليم، وبالتالي حاجات المجتمع. وقد تشابهت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة(قسيس وآخرون، ٢٠٠٩) والتي أشارت إلى أن تقديرات أفراد مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية لمعوقات توظيف البحوث التربوية جاءت بدرجة تقدير مرتفعة. كما اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة(الشريفي، ٢٠٠٨) ودراسة(أحمد، ٢٠١٧) والتي أشارت إلى أن المعوقات التي تقلل من ممارسة المشرفين التربويين والاختصاصيين للبحث التربوي جاءت بدرجة تقدير مرتفعة.

أما وقوع مجال "معوقات استثمار مصادر المعرفة البحثية" في المرتبة الأولى، وبدرجة تقييم مرتفعة، فربما لحاجة مصادر المعرفة البحثية إلى النفقات المالية الكبيرة، كي تستثمر نتائجها في السياسات والقرارات التربوية، وهذا جزء مما تعانيه وزارة التربية والتعليم الأردنية وهو شح الموارد المالية. وربما إلى عدم ثقة أصحاب القرار في الوزارة، بنتائج البحوث التربوية، لأسباب عديدة منها: عدم إشرافهم على هذه الأبحاث، أو لعدم ثقتهم بالجهات التي تقوم على هذه الأبحاث، وربما لعدم اشتراكهم في إجراء هذه الأبحاث، وربما لعدم ملامسة هذه الأبحاث للحاجات الفعلية لأصحاب القرار. وأما وقوع مجال" نظام المستخدمين للمعرفة البحثية" في المرتبة الأخيرة، وبدرجة تقدير مرتفعة، فربما يعود إلى عدم توفر الصلاحيات لدى مستخدمي المعرفة البحثية لاستخدام وتوظيف هذه المعرفة في قراراتهم، وربما لعدم معرفتهم بمخرجات توظيف هذه المعرفة على الميدان التربوي آنياً

ومستقبلياً، وربما للتكلفة المرتفعة التي تبنى على استخدام هذه المعرفة، وربما لكون نتائج وتوصيات البحوث التربوية لا تتماشى مع الاتجاهات والسياسات التربوية المتبعة.

كما تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن فقرات كل معوق من المعوقات على حدا، جداول(٥-٧) توضح ذلك.

جدول(٥) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات متعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية "مرتبة تنازلياً.

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	١	قلة المخصصات المالية التي تدعم وجود شراكة حقيقية بين الوزارة ومؤسسات البحث التربوي المميزة.	4.90	0.30	مرتفعة
٢	٥	غياب الإستراتيجية الواضحة التي تحدد أولويات البحث التربوي في الوزارة.	4.88	0.33	مرتفعة
٣	٦	تدنى مستوى ثقة صناع القرار في الوزارة بنتائج البحوث التي تجري في سياق التربية والتعليم.	4.82	0.52	مرتفعة
٤	١٢	استناد صناعة القرارات في التعليم المدرسي إلى أُطر مركزية شديدة.	4.82	0.52	مرتفعة
٥	٢	غياب التخطيط الاستراتيجي لتوجيه مؤسسات البحث التربوي المميزة، لإجراء دراسات تشخيصية وتطويرية في السياق التربوي.	4.80	0.53	مرتفعة
٦	٣	عدم وجود رؤية مشتركة واضحة لتوجيه البحوث التربوية نحو حاجات الوزارة الحقيقية.	4.78	0.61	مرتفعة
٧	٤	تدني مستوى الدعم المقدم من قبل الوزارة للباحثين، لإجراء بحوث جماعية تحقق رؤية الوزارة ورسالتها.	4.76	0.57	مرتفعة
٨	٧	قلة المخصصات المالية التي توفرها الوزارة لدعم المشاريع البحثية التطويرية الكبيرة.	4.75	0.57	مرتفعة

٩	٩	التكلفة الكبيرة المترتبة على توظيف نتائج البحوث التربوية في ظل الأزمات المالية التي تعاني منها الوزارة.	4.73	0.49	مرتفعة
١٠	١١	استناد كثير من البحوث التربوية إلى فلسفات غربية وأطر ثقافية لمجتمعات غير عربية.	4.73	0.73	مرتفعة
١١	٨	اقتصار البحوث التربوية في السياق التربوي على غايات الباحثين الضيقة كالترقية، والحصول على الدرجات العلمية.	4.72	0.76	مرتفعة
١٢	١٠	اغتراب كثير من نتائج البحوث التربوية عن واقع التعليم المدرسي.	4.72	0.76	مرتفعة
"معوقات متعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية " ككل.			4.78	0.50	مرتفعة

يظهر من الجدول(٥) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات متعلقة باستثمار مصادر المعرفة البحثية" تراوحت بين(٤,٧٢-٤,٩٠) بدرجة تقييم مرتفعة للجميع الفقرات، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة(١) " قلة المخصصات المالية التي تدعم وجود شراكة حقيقية بين الوزارة ومؤسسات البحث التربوي المميزة"، بمتوسط حسابي(٤,٩٠)، وبدرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرتين(٨) " اقتصار البحوث التربوية في السياق التربوي على غايات الباحثين الضيقة كالترقية والحصول على الدرجات العلمية" بمتوسط حسابي(٤,٧٢) وبدرجة تقييم مرتفعة، والفقرة(١٠)"اغتراب كثير من نتائج البحوث التربوية عن واقع التعليم المدرسي" بمتوسط حسابي(٤,٧٢) وبدرجة تقييم مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل(٤,٧٨) بدرجة تقييم مرتفعة.

ويعزو الباحث وقوع الفقرة(١) في المرتبة الأولى وبدرجة تقييم مرتفعة، ربما إلى الضائقة المالية التي تمر بها وزارة التربية والتعليم الأردنية خاصة والأردن عامة، نتيجة قلة الدعم المقدم لها مع زيادة النفقات المطلوبة، وذلك نتيجة العجز المتراكم في موازنة الدولة. وربما إلى قلة الدعم المقدم للوزارة من المؤسسات والشركات الأهلية الخاصة، وربما إلى التكلفة العالية التي تتقاضاها مؤسسات البحث العلمي المميزة. ويعزو الباحث وقوع الفقرتين(٨،١٠) في المرتبة الأخيرة، وبدرجة تقييم مرتفعة، ربما إلى حاجة الباحثين لهذه الترقيات، وقلة الدعم المقدم لهم، وعدم تفرغهم لإجراء مثل هذه البحوث، وربما كذلك لعدم وجود فرق بحثية تقوم بانجاز ومتابعة مثل هذه البحوث، وربما لكون نتائج وتوصيات البحوث التربوية لا تتماشى مع الاتجاهات والسياسات التربوية المتبعة، وربما إلى اعتماد الباحثين على أدب نظري ودراسات أجنبية بعيدة كل البعد عن واقع التعليم المدرسي في وطننا العربي.

جدول(٦) المتوسطات، الحسابية والانحرافات، المعيارية لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها "مرتبة تنازلياً.

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	٥	عدم وجود أنظمة فرعية في الوزارة يعمل فيها وسطاء بين متخذي القرار ومنتجي المعرفة البحثية لتحويل نتائج البحوث التربوية إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ.	4.86	0.40	مرتفعة
٢	٤	عدم تأمين كوادر بشرية مؤهلة قادرة على العمل مع منتجي المعرفة البحثية لوضع الصيغ العلمية موضع التنفيذ.	4.80	0.57	مرتفعة
٣	٦	عدم وجود أنظمة فرعية في الوزارة تتولى ترجمة نتائج البحوث التربوية على شكل أدلة وكتيبات عمل إرشادية توجه صانعي القرارات ومتخذيه في ميادين العمل التربوي المختلفة.	4.80	0.57	مرتفعة
٤	١	غياب أنظمة دعم القرارات المستندة إلى نتائج البحوث التربوية في الوزارة.	4.76	0.66	مرتفعة
٥	٣	قلة اهتمام الوزارة بتوظيف نتائج البحوث التربوية في الأنظمة الفرعية للوزارة لتجويد العمل الجماعي وتطويره.	4.76	0.72	مرتفعة
٦	٧	اقتصار الدوريات والمجلات المتخصصة على نشر البحوث التربوية كما هي دونما أن يكون هناك دوريات متخصصة تخاطب صناع القرار ومتخذيه.	4.74	0.72	مرتفعة
٧	٢	عدم وجود وحدات فرعية متخصصة في الوزارة تعمل على ترجمة المعارف البحثية.	4.66	0.92	مرتفعة
"معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية			4.77	0.59	مرتفعة

ومستخدميها" ككل.			

يظهر من الجدول(٦) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها " تراوحت بين(٤,٦٦ -٤,٨٦) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة(٥) " عدم وجود أنظمة فرعية في الوزارة يعمل فيها وسطاء بين متخذي القرار ومنتجي المعرفة البحثية لتحويل نتائج البحوث التربوية إلى برامج ومشروعات قابلة للتنفيذ" بمتوسط حسابي(٤,٨٦) وبدرجة تقييم مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة(٢) "عدم وجود وحدات فرعية متخصصة في الوزارة تعمل على ترجمة المعارف البحثية" بمتوسط حسابي(٤,٦٦) وبدرجة تقييم مرتفعة ، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل(٤,٧٧) بدرجة تقييم مرتفعة.

ويعزو الباحث وقوع الفقرة(٥) في المرتبة الأولى وبدرجة تقييم مرتفعة، ربما إلى التكلفة المرتفعة التي تبنى على إيجاد مثل هذه الأنظمة الفرعية، إذا علمنا ما تعانيه الوزارة من ضائقة مالية، مما يقف عائقا أمام إنشاء مثل هذه الأنظمة الفرعية. وربما إلى عدم توفر الرغبة الجادة لدى المسؤولين في الوزارة لوجود جهة أخرى تشاركهم صنع القرار.أما وقوع الفقرة (٢)في المرتبة الاخيرة، فربما لعدم وجودها فعليا، وربما لعدم قناعة القيادات التربوية بضرورة وجودها، وربما لان وجودها يحتاج الى نفقات كبيرة.

جدول(٧) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية "مرتبة تنازليًا.

الرتبة	الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
١	٢	استناد القرارات المتخذة لحل المشكلات في السياق التعليمي إلى الأطر المركزية وليس إلى نتائج البحوث التربوية.	4.88	0.39	مرتفعة
٢	١	عدم وجود جهات متخصصة بتجريب نتائج البحوث التربوية على الأنظمة الفرعية في الوزارة.	4.86	0.40	مرتفعة
٣	٤	تعد التكلفة المالية لتوظيف نتائج البحوث التربوية المعيار الذي يعتمده متخذو القرارات في الوزارة لتوظيفه.	4.84	0.47	مرتفعة
٣	٥	غياب آليات الدعم والتعزيز لمستخدمي المعرفة البحثية من معلمين في ميادين عملهم.	4.84	0.51	مرتفعة
٥	٦	اقتصار توظيف نتائج البحوث التربوية	4.82	0.48	مرتفعة

		في القرارات المتعلقة بشأن استراتيجيات التدريس ونماذج التقويم على مبادرات فردية.			
٦	٣	تفاضل الوزارة بين قراراتها على أسس تماشيها مع الأنظمة والتعليمات وليس على هدى من نتائج البحوث التربوية.	4.80	0.57	مرتفعة
٧	٧	عدم استناد متخذي القرارات في الوزارة إلى توظيف نتائج البحوث التربوية في مسح حاجات المدارس والعاملين.	4.18	0.80	مرتفعة
"معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية " ككل.			4.75	0.42	مرتفعة

يظهر من الجدول(٧) أن المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد العينة عن فقرات "معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية " تراوحت بين(٤,١٨ –٤,٨٨) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات، جاءت في المرتبة الأولى الفقرة رقم(٢) "استناد القرارات المتخذة لحل المشكلات في السياق التعليمي إلى الأطر المركزية وليس إلى نتائج البحوث التربوية" بمتوسط حسابي(٤,٨٨) وبدرجة تقدير مرتفعة، وبينما جاءت في المرتبة الأخيرة الفقرة(٧) "عدم استناد متخذي القرارات في الوزارة إلى توظيف نتائج البحوث التربوية في مسح حاجات المدارس والعاملين" بمتوسط حسابي(٤,١٨) ودرجة تقدير مرتفعة، وبلغ المتوسط الحسابي للمجال ككل(٤,٧٥) بدرجة تقييم مرتفعة.

ويعزو الباحث وقوع الفقرة(٢) في المرتبة الأولى وبدرجة تقييم مرتفعة، ربما إلى التكلفة المترتبة على الاستفادة أو استخدام نتائج البحوث التربوية في القرارات المتخذة لحل المشكلات التعليمية التعلمية، وربما لعدم الثقة بمصادر هذه البحوث، وربما لثقة القادة التربويين بقدراتهم وخبراتهم، مما منعهم من الاستفادة من نتائج هذه البحوث، وربما لقلة الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة علمياً، للعمل على تطبيق وتوظيف نتائج البحوث التربوية على أرض الواقع. أما وقوع الفقرة(٧) في المرتبة الأخيرة وبدرجة تقييم مرتفعة، ربما إلى التكلفة العالية المترتبة على ذلك، وهذا غير مقدور عليه، نتيجة الضائقة المالية التي يعيشها الأردن بشكل عام ووزارة التربية والعليم بشكل خاص. وربما إلى ادعاء القيادات التربوية بمعرفة حاجات المدارس والعاملين من خلال التغذية الراجعة التي تقدمها مديريات التربية والتعليم لهذه القيادات في مركز الوزارة.

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات في وزارة التربية والتعليم الأردنية، تعزى لمتغيرات(الخبرة، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي).

للتحقق من صحة هذا تم تطبيق اختبار (Independent Samples T-Test) على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير(عدد سنوات الخبرة)، كما تم تطبيق تحليل التباين الأحادي(ANOVA)على مجالات الدراسة تبعاً لمتغيرات"المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي"، والجداول (٨-٩) توضح ذلك.

جدول(٨) نتائج تطبيق اختبار(Independent Samples T-Test) على مجالات الدراسة تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة.

معوقات	سنوات الخبرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	الدلالة الإحصائية
استثمار مصادر المعرفة البحثية.	أقل من ١٠ سنوات	4.85	0.36	0.70	0.13
	١٠ سنوات فأكثر	4.75	0.62		
نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها.	أقل من ١٠ سنوات	4.84	0.42	0.83	0.06
	١٠ سنوات فأكثر	4.70	0.73		
نظام المستخدمين للمعرفة البحثية.	أقل من ١٠ سنوات	4.77	0.34	0.51	0.40
	١٠ سنوات فأكثر	4.71	0.50		
الأداة ككل.	أقل من ١٠ سنوات	4.83	0.36	0.72	0.11
	١٠ سنوات فأكثر	4.73	0.60		

يظهر من الجدول(٨) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) بين آراء أفراد العينة، حول معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية تبعاً لمتغير عدد سنوات الخبرة، حيث كانت قيم(T) غير دالة إحصائيًا. ربما يعود إلى أن الجميع يخضع لنفس التعليمات الصادرة بغض النظر عن عدد سنوات خبرتهم، وربما أن صياغة القرارات تقع في أيدي فئة خاصة ليس للخبرة أثر فيه. وقد تشابهت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة(العمايرة والسرابي، ٢٠٠٨) والتي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، تبعًا لمتغير الخبرة. وقد اختلفت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة(المجيدل وشماس،٢٠١٠) والتي أشارت إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير الخبرة، ولصالح الخبرة الأقل.

جدول(٩) تحليل التباين الأحادي (ANOVA) على معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي.

معوقات	المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
استثمار مصادر المعرفة البحثية.	أمين عام/وزير	5.00	0.00	0.56	0.58
	مدير إدارة	4.88	0.32		

معوقات	المسمى الوظيفي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
	رئيس قسم	4.75	0.58		
نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها.	أمين عام/وزير	5.00	0.00	0.47	0.63
	مدير إدارة	4.84	0.43		
	رئيس قسم	4.71	0.67		
نظام المستخدمين للمعرفة البحثية.	أمين عام/وزير	4.95	0.08	1.09	0.34
	مدير إدارة	4.84	0.26		
	رئيس قسم	4.68	0.48		
الأداة ككل.	أمين عام/وزير	4.99	0.02	0.66	0.52
	مدير إدارة	4.86	0.32		
	رئيس قسم	4.72	0.56		

يظهر من الجدول(٩) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلال(α=0.05) بين آراء أفراد العينة حول معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية تبعاً لمتغير المسمى الوظيفي، حيث كانت قيم(F) غير دالة إحصائياً. ويعزو الباحث ذلك ربما إلى أن جميع القيادات في وزارة التربية والتعليم الأردنية يقرون بهذه المعيقات بغض النظر عن مسماهم الوظيفي، وأن جميع الموظفين لديهم شعور بوجود هذه المعيقات.

جدول(١٠) تحليل التباين الأحادي(ANOVA) على معوقات توظيف نتائج البحوث التربوية تبعاً لمتغير المؤهل العلمي.

	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
استثمار مصادر المعرفة البحثية.	بكالوريوس	4.96	0.20	4.52	0.02
	ماجستير	4.56	0.70		
	دكتوراة	5.00	0.00		
نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية و مستخدميها.	بكالوريوس	4.95	0.28	4.19	0.02
	ماجستير	4.49	0.80		
	دكتوراة	5.00	0.00		
نظام المستخدمين للمعرفة البحثية.	بكالوريوس	4.86	0.11	3.91	0.03
	ماجستير	4.56	0.61		

	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
	دكتوراة	4.96	0.07		
الأداة ككل.	بكالوريوس	4.93	0.18	4.56	0.02
	ماجستير	4.54	0.69		
	دكتوراة	4.99	0.02		

يظهر من الجدول(١٠) ما يلي: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين آراء أفراد العينة حول المعوقات المتعلقة (باستثمار مصادر المعرفة البحثية) تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة(F) (٤,٥٢) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر هذه الفروق، تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، جدول(١١) يوضح ذلك.

جدول(١١) نتائج تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على المعوقات المتعلقة(باستثمار مصادر المعرفة البحثية) تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة
بكالوريوس	4.96		٠,٤٠*-	٠,٠٤
ماجستير	4.56			٠,٣٥*
دكتوراة	5.00			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة.(α =0.05)

يظهر من الجدول(١١)أن مصادر الفروق كانت بين المؤهلات العلمية(بكالوريوس× ماجستير) لصالح المؤهل العلمي(بكالوريوس) بمتوسط حسابي(٤,٩٦)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمؤهل العلمي(ماجستير) (٤,٥٦)، ويعزو الباحث ذلك ربما إلى أن حملة البكالوريوس هم الأغلبية بين أفراد عينة الدراسة، وربما إلى الخبرة المتراكمة لديهم، مما أعطاهم ميزة عوضتهم عن المؤهل العلمي الأعلى. كما أظهرت الفروقات بين المؤهلات العلمية(ماجستير× دكتوراة) لصالح دكتوراة بمتوسط حسابي(٥,٠٠). ويعزو الباحث ذلك ربما إلى أن حملة الدكتوراة هم في المراكز القيادية، وأقدر على صياغة القرارات ورسم السياسات، وربما لكونهم أقرب إلى مراكز صنع القرار. ربما إلى أن المؤهل العلمي دكتوراة يعطي هذه الفئة الخبرة المعرفية والقيادية في وزارة التربية والتعليم.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين آراء أفراد العينة حول (معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدمها) تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (F) (٤,١٩) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه(Scheffe) للمقارنات البعدية، جدول(١٢) يوضح ذلك.

جدول(١٢) نتائج تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على معوقات (نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية و مستخدميها) تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة

بكالوريوس	4.95		٠,٤٦*	٠,٠٥
ماجستير	4.49			٠,٥١*
دكتوراة	5.00			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة.(α =0.05)

يظهر من الجدول(١٢) أن مصادر الفروق كانت بين المؤهلات العلمية (بكالوريوس× ماجستير) لصالح المؤهل العلمي(بكالوريوس) بمتوسط حسابي(٤,٩٥)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمؤهل العلمي(ماجستير)(٤,٤٩)،كما أظهرت الفروقات بين المؤهلات العلمية(ماجستير× دكتوراة) لصالح دكتوراه بمتوسط حسابي(٥,٠٠). ويعزو الباحث وجود فروق بين حملة الماجستير والبكالوريوس لصالح حملة البكالوريوس، ربما لأن الخبرة الطويلة لديهم قد تغطي على المؤهل العلمي. أما الفروق بين المؤهل العلمي (ماجستير×الدكتوراة) ولصالح حملة الدكتوراة، ربما إلى أن حملة الدكتوراة هم في المراكز القيادية وأقدر على صياغة القرارات ورسم السياسات، وربما لكونهم أقرب إلى مراكز صنع القرار.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) بين آراء أفراد العينة حول معوقات "نظام المستخدمين للمعرفة البحثية"، تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (F) (٣,٩١) وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية، جدول(١٣) يوضح ذلك.

جدول(١٣) نتائج تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على معوقات(نظام المستخدمين للمعرفة البحثية) تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة
بكالوريوس	4.86		-٠,٣٠	٠,١٠
ماجستير	4.56			٠,٤٠*
دكتوراة	4.96			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(α=0.05).

يظهر من الجدول(١٣) أن مصادر الفروق كانت بين المؤهلات العلمية (ماجستير× دكتوراة) لصالح المؤهل العلمي(دكتوراة) بمتوسط حسابي(٤,٩٦)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمؤهل العلمي(ماجستير) (٤,٥٦). ويعزو الباحث ذلك ربما إلى أن حملة الدكتوراة لديهم من المعرفة العلمية والخبروية التي تمكنهم من صياغة القرارات، بدرجة تفوق قدرات غيرهم.

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α=0.05) بين آراء أفراد العينة حول الأداة ككل، تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي، حيث بلغت قيمة (F) (٤,٥٦)، وهي قيمة دالة إحصائياً، ولمعرفة مصادر هذه الفروق تم تطبيق اختبار شيفيه(Scheffe) للمقارنات البعدية، جدول(١٤) يوضح ذلك.

جدول(١٤) نتائج تطبيق اختبار شيفيه (Scheffe) للمقارنات البعدية على الأداة ككل تبعاً لاختلاف المؤهل العلمي.

المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراة

بكالوريوس	4.93		-٠,٢٨	٠,٠٦
ماجستير	4.54			*٠,٤٥
دكتوراة	4.99			

*دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة(α=0.05).

يظهر من الجدول(١٤) أن مصادر الفروق كانت بين المؤهلات العلمية (ماجستير× دكتوراة) لصالح المؤهل العلمي(دكتوراة) بمتوسط حسابي(٤,٩٩)، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمؤهل العلمي(ماجستير) (٤,٥٤). ويعزو الباحث ذلك إلى أن حملة الدكتوراة هم غالباً من ذوي المراكز القيادية، وممن يشاركون في صياغة القرارات، وربما يظنون أن لديهم من المعرفة العلمية والخبرة الميدانية ما تؤهلهم لاتخاذ القرارات دون الرجوع لغيرهم، أو ممن هم أدنى منهم في السلم الوظيفي.

ملخص نتائج الدراسة:

- المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات لدى القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية جاءت بدرجة تقدير مرتفعة ولجميع المجالات.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة(α= 0.05) في المعوقات التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في صياغة القرارات في وزارة التربية والتعليم الأردنية، تعزى لمتغيري(الخبرة، والمسمى الوظيفي).
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مجال "معوقات استثمار مصادر المعرفة البحثية" و" معوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها" تبعًا لمتغير المؤهل العلمي، بين المؤهل العلمي(ماجستير× بكالوريوس) ولصالح المؤهل العلمي بكالوريوس، وبين المؤهل العلمي(ماجستير× دكتوراة) ولصالح المؤهل العلمي دكتوراة.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية على مجال" معوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية" تبعاً لمتغير المؤهل العلمي(ماجستير× دكتوراة) ولصالح المؤهل العلمي دكتوراة.

التوصيات: من خلال نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يأتي:

- تأهيل القيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم الأردنية، في مجال البحوث التربوية، ورفع كفاءتهم في إعدادها وتفسيرها، وكيفية الاستفادة منها، وتوظيف نتائجها في الميدان التربوي.
- ضرورة عقد الندوات واللقاءات وورش العمل، للقيادات التربوية في وزارة التربية والتعليم لبيان أهمية البحث التربوي، وكيفية الاستفادة منه في الميدان التربوي.
- الدعوة إلى مؤتمر تربوي تدعو له وزارة التربية والتعليم الأردنية، يناقش محاور معوقات استثمار مصادر المعرفة، ومعوقات نظام الربط بين مصادر المعرفة البحثية ومستخدميها، ومعوقات نظام المستخدمين للمعرفة البحثية، التي تعترض توظيف نتائج البحوث التربوية في قراراتها، وكيفية تذليلها.

المراجع:

أبو علام، رجاء. (٢٠٠٧). **مناهج البحث في العلوم النفسية والتربوية**. ط٦، القاهرة، دار النشر للجامعات.

أحمد، فلوح. (٢٠١٧). **مشكلات البحث العلمي في الجامعة الجزائرية: المركز الجامعي أنموذجا**. كتاب أعمال ملتقى الأمانة العلمية – المنعقد بالجزائر العاصمة يوم ٢٠١٧/٧/١١، ص٦٣.

بوكميش، لعلي. (٢٠١٤). معوقات توظيف البحث العلمي في التنمية بالعالم العربي. **مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ج/ قسم العلوم الاجتماعية**، العدد١٢، جوان، ص٣-٩، جامعة أدرا، الجزائر.

البيلاوي، حسن. (٢٠٠٥). المنهج الاثنوجرافي في دراسة المدرسة. **مجلة التربية المعاصرة**، مجلد ٢٢، عدد ٧١، ص١٠٢.

الجرجاوي، زياد؛ حماد، شريف. (٢٠٠٥). معوقات البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة، ودور الجامعة في تطويره. بحث مقدم لندوة واقع البحث العلمي وآفاق تطويره. جامعة القدس المفتوحة، رام الله، تموز.

الخليلي، خليل يوسف. (٢٠١٠). التحديات التي تواجه البحث التربوي في الوطن العربي. المؤتمر العلمي العاشر(البحث التربوي في الوطن العربي: رؤى المستقبل)، المجلد الأول، كلية التربية جامعة الفيوم.

سكران، محمد. (٢٠١٠). البحث التربوي من منظور نقدي، المؤتمر العلمي العاشر (البحث التربوي في الوطن العربي: رؤى المستقبل). كلية التربية جامعة الفيوم، المجلد الأول.

الشريفي، شاهر. (٢٠٠٨). البحث التربوي لدى المشرفين التربويين والاختصاصيين أهميته، ممارسته، معوقاته، الآفاق المستقبلية له، في محافظة كربلاء. **مجلة أهل البيت**، العدد الخامس، ص٢٤٦-٢٧٦.

الطيب، محمد؛ وبدران؛ شبل. (٢٠٠٠). مناهج البحث فى العلوم التربوية والنفسية. مكتبة الأنجلو المصرية: القاهرة.

العمايرة، محمد حسن؛ والسرابي، سهام محمد. (٢٠٠٨). البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الإسراء الخاصة- الأردن (معوقاته ومقترحات تطويرية). **مجلة جامعة دمشق**، المجلد(٢٤)، العدد(٢)، ص٢٩٥- ٣٣٢.

العمري، علي؛ ونوافله، وليد. (٢٠١١). واقع البحث في التربية العملية في الأردن في الفترة (٢٠٠٩-٢٠١٠). **المجلة الأردنية في العلوم التربوية**، مجلد٧، العدد٢،ص١٩٥-٢٠٨.

قسيس، محمود؛ وأبو سمرة، ماجد؛ وجبر،أحمد. (٢٠٠٩). معوقات توظيف البحوث التربوية من وجهات نظر أعضاء الهيئة التدريسية في كليات التربية في الجامعات الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

المجيدل،عبد الله ؛ وشماس، سالم. (٢٠١٠). معوقات البحث العلمي في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية- دراسة ميدانية – كلية التربية بصلالة أنموذجا. **مجلة العلوم التربوية والنفسية**، جامعة دمشق، المجلد٢٦، العدد (١+٢)، ص١٧-٥٩.

المراجع الأجنبية:

De Jong, O.(2007).Trends in Western Science Curricula and Science education research a bird's eye view. *Journal of Baltic Science Educational* , 6(1), 15 – 22.

Ginsburg, M; Gorosstiga, J. (2001): Relationships Between Theorists/ Researches and Policymakers /Practitioners : Rethinking the Tow-Cultures Thesis and the Possibility of Dialogue. *Comparative Education Review,* 45,(2), 173-197.

Harlen, W, Crick, R.(2004) .Opportunities and Challenges of Using Systematic Reviews of Research for Evidence –based Policy in Education. *Evaluation and Research in Education*,18,(182),pp 54-70.

Keams, P. (2004*). Education Research in The Knowledge Society, Key Trends in Europe & North America*. Published by National Centre for Vocational Education Research, Australia.

Moraes, A; Dantas De M, Maria H.(2016). Scientific Research in Nurses' Education: Perspective of the Teaching, *Journal of Nursing Ufpe / Revisit De Enfermagem Ufpe*, Jan2016; 10(1): 191-193.

Peng, S; Herriot, R.(1993): Strategies for Facilitating the Use of NCES Data for Education Policy Research and Decision Making. Paper presented at the annual Meeting of the American Statistical Association.

Rauch, S. (1991): Translating Research into Action. (ERIC Document No. ED334566).

Rogers, B.(2003). Educational Research for Professional Practice. *The Australian Educational Researcher,* Volume 30, Number 2, August .

Thulstrup, E.(1993): Development and Strengthening of Research Capacity in developing Countries. Conference on Donor Support, The Hague, The Netherlands (23-September,1993). Edited by; Marijke Veldhuis.

Whitty, G. (2006). Educational Research and Education Policy Making; Is Conflict Inevitable ? *British Educational Research Journal*,32,(2), 159 – 176. (ERIC Document No. EJ734435).

المراجع العربية مترجمة للغة الاجنبية:

- Abu Allam, please. (2007). Research Methods in Psychological and Educational Sciences. I 6, Cairo, Publishing House for Universities.
- Ahmed, Flouh. (2017). Problems of Scientific Research at the Algerian University: The University Center is a Model. Book of the work of the Secretariat of the Scientific - held in Algiers on 11/7/2017, p.
- Boukmeish, Ali. (2014). Obstacles to the Use of Scientific Research in Development in the Arab World. Journal of the Academy for Social and Human Studies c / Department of Social Sciences, No. 12, Joan, pp. 3-9, University of Adra, Algeria.
- bellawi, good. (2005). Ethnographic approach in school study. Journal of Contemporary Education, Volume 22, Number 71, p. 102.
- Al-Jarjawi, Ziad, Hammad, Sharif. (2005). The obstacles of scientific research at Al-Quds Open University and the role of the university in its development. Research presented to the seminar on the reality of scientific research and its development prospects. Al-Quds Open University, Ramallah, July.
- Khalili, Khalil Youssef. (2010). Challenges Facing Educational Research in the Arab World. The 10th Scientific Conference (Educational Research in the Arab World: Future Perspectives), Volume I, Faculty of Education, Fayoum University.
- Al-sakran, Mohammed. (2010). Educational Research from a Critical Perspective, 10th Scientific Conference (Educational Research in the Arab World: Future Perspectives). Faculty of Education Fayoum University, vol.

- Sharifi, Shaher. (2008). Educational research among educational supervisors and specialists, its importance, its practice, its obstacles, its future prospects, in the province of Karbala. Journal of Ahl al-Bayt, No. 5, pp. 246-276.
- Al-Tayeb, Muhammad, and Badran; (2000). Research Methods in Educational and Psychological Sciences. The Anglo - Egyptian Library: Cairo.
- Amayrah, Mohammed Hassan; and Sarabi, Siham Mohammed. (2008). Scientific research in the faculty of Al-Isra Private University - Jordan (obstacles and development proposals). Damascus University Journal, Vol. 24, No. 2, pp. 229-332.
- Omar, Ali; and Nawaflh, Walid. (2011). The reality of research in practical education in Jordan in the period (2009-2010). The Jordanian Journal of Educational Sciences, Volume 7, No. 2, pp. 195-208.
- Qaysis, Mahmoud; Abu Samra, Majid; and Jabr, Ahmad. (2009). Obstacles to the employment of educational research from the viewpoints of faculty members in faculties of education in Palestinian universities. Unpublished MA thesis, Al-Quds University, Palestine.
- Majidl, Abdullah; and shamas, Salem. (2010). The obstacles of scientific research in the faculties of education from the point of view of faculty members - Field study - Faculty of Education Salalah model. Journal of Educational and Psychological Sciences, Damascus University, Volume 26, Issue (1 + 2), pp. 17-59.